اللاجئ الفلسطيني ...إلى أين؟

أ. ناجح جرار
البرنامج الأكاديمي للهجرة القسرية
جامعة النجاح الوطنية

جامعة النجاح الوطنية ومشروع التنمية البشرية
1997/2/1

مدخل البحث

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على أبعاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين مازالوا في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بهدف التعرف على التوجهات المستقبلية لمشكلة اللاجئ على ضوء المفاوضات السلمية في الشرق الأوسط التي بدأت عام 1991 في مؤتمر مدريد وصولاً إلى توقيع معاهدة السلام الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو عام 1993.

وتطرح الورقة مشكلة اللاجئ من خلال بعدين، هما: البعد القانوني، من حيث حقوق اللاجئ في وطنه وممتلكاته ومدى رعاية القانون الدولي له وتأثير تلك الحقوق على هذه الرعاية. يلي ذلك البعد الاقتصادي، من حيث دور الإمكانيات الاقتصادية للدول المضيفة في تقبل اللاجئ، وقدراتها على استيعابه .بالإضافة إلىمعرفة الأوضاع المعيشية في المخيمات. ومن ثم معرفة تطلعات اللاجئ وطموحاته من حيث مدى إشباعها على ضوء تأثير الظروف المعيشية في المخيمات وتأثير العملية السلمية على طموحات اللاجئ وتطلعاته.

لم ينصف القانون الدولي اللاجئ الفلسطيني، ولا اللاجئ بشكل عام، بالرغم من الوضع المميز للاجيء الفلسطيني عن غيره من لاجئي العالم، إذ صدر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة قرار خاص بحقه في العودة أو التعويض (القرار 194 للعام 1948) كما تم إنشاء مؤسسة دولية خاصة لرعايته وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا).بقرار 302 سنة 1949. ولكن هاتين الميزتين، سواء تلك المتعلقة بحقه أو برعايته، لم تؤديا إلى تلبية أي من الحاجتين. فما زال اللاجئ يعاني الغربة وما زالت أوضاعه في المخيمات أسوأ من أوضاع السكان المحيطين بالمخيمات (جرار، 1996؛ حزبون، 1988؛ Ben- Porath,1971)

ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الاوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها اللاجئون تعود إلى اتكاليتهم (منشورات الاونروا، 1994؛ FAFO , 1994) أو إلى رفض الدول المضيفة مساعدتهم ,Rydbeck) (1986 وإنما يعود ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في تلك الدول التي لا تستطيع التغلب على ظاهرة البطالة وتدني مستوى معيشة حتى بالنسبة لمواطنيها .كما يعود ذلك، أيضاً، إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ويعود أخيراً إلى رفض اللاجئ عملية الاندماج لاعتقاده بأنها ستؤثر سلباً على حقه في العودة. (Plascove, 1981; Rydbeck, 1986)

وأخيراً تدرس هذه الورقة تطلعات وطموحات اللاجيء الفلسطيني داخل المخيمات، تلك الطموحات والتطلعات المبنية على واقعه الاقتصادي والمعيشي، وعلى تجربته السياسية منذ أوائل الخمسينات حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم انعكاسات العملية السلمية على تلك التطلعات منذ 1991 حتى اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو 1993.
وبالتالي تحاول هذه الورقة الإجابة عن السؤال المطروح " اللاجيء الفلسطيني ... إلى أين؟" وذلك من خلال التعرض للأمور التالية:

1-.اللاجئ الفلسطيني:جذور قضيته ومدى الرعاية التي وفرها له المجتمع الدولي

2- وضع اللاجيء الفلسطيني المعيشي في الدول المضيفة وفي المخيمات وتأثرها بالبيئة المحيطة.

3- تجربة اللاجيء الفلسطيني السياسية وأثرها على الحل.

4- حلول محتمله ومدى واقعية كل منها على ضوء تجربة اللاجئ الاقتصادية والسياسية.

1- اللاجئ الفلسطيني:جذور قضيته ومدى الرعاية التي وفرها له المجتمع الدولي:

لقد أجمع الباحثون في مجال اللاجئين (Rogge 1994; Stein, 1994; Harrel- Bond, 1995) على أهمية الأسباب التي تدفع اللاجئ إلى الهروب من بلده ودورها في توجهات اللاجئ نحو الحلول المحتملة لقضيته. ولقد تم الإشارة إلى سببين رئيسيين للجوء . يعود الأول إلى حروب الاستقلال والتحرر التي خاضتها الشعوب في الغالب ضد الاستعمار (كالجزائر، وجنوب إفريقيا،...الخ) ويخرج هؤلاء اللاجئون من بلدانهم وهم مصممون على العودة بل ويعملون من أجلها ويعود السبب الثاني إلى حروب داخلية وإلى عوامل عرقية وطائفية أو عقائدية مما يضطر البعض للهروب، وفي الغالب عدم التفكير بالعودة (مثل اللاجئين من أوروبا الشرقية قبل 1951 إلى أوروبا الغربية).

يمكن القول أن اللاجئ الفلسطيني قد اضطر للهرب من بلده نتيجة للسببين معاً .فمن جهة حاول الاستعمار البريطاني تنفيذ وعد بلفور الصادر عام 1917 الداعي إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مروراً بسياسة الانتداب البريطاني الذي عمل ضد قرارات عصبة الأمم التي نصت على أن هدف الانتداب هو تطوير القدرات الذاتية للبلد الواقع تحت الانتداب والمحافظة عليه. (Cattan, 1973). إضافة إلى الدور الاستعماري في اتخاذ قرار التقسيم (قرار الجميعة العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947) الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على استصداره (Halderman,1968; Grollenberg,, 1977). هذا القرار الذي دفع 30 ألف فلسطيني للهرب من بلدهم خوفاً من وقوعهم تحت حكم الحركات الصهيونية بعد أن وقعت بلدانهم ضمن حصة اليهود في خطة التقسيم. ومن جهة ثانية مارست العصابات الصهيونية عشية الإعلان عن قيام إسرائيل وبعد ذلك تمييزاً عنصرياً وقمعاً دموياً ضد الفلسطينيين، سواء في المذابح العديدة التي قامت بها هذه العصابات والتي اشتهر منها مذبحة دير ياسين(Ben Moriss, 1988) أو في إجبارهم على مغادرة قراهم وتهديم الكثير منها تحت غطاء حرب 1948، مما تسبب في هجرة 750 ألف فلسطيني حسب إحصاءات هيئة الأمم المتحدة (Rydback, 1986). وسيتم بحث تأثير ذلك على اتجاهات اللاجئ نحو الحلول المحتملة لقضيته في الجزء الأخير من هذه الورقة.

أما بالنسبة لأعداد اللاجئين ومواقع انتشارهم فتظهر إحصاءات الاونروا لعام 1995 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلاتها هو 641 172 3 نسمة. وقد أظهر سمحا (1996) أن 25% من اللاجئين الفلسطينيين لم يتم تسجيلهم في سجلات الوكالة وذلك بسبب التعريف العملي الذي وضعته الوكالة للاجيء، ولتحديدها موعداً أخيراً لتسجيل اللاجئين ولم يتم تسجيل اولئك الذين تخلفوا عن هذا التاريخ. وأما التعريف فقد اعتبر بموجبه أن اللاجئ الفلسطيني هو ذلك الشخص الذي كان قد سكن لمدة عامين في فلسطين قبل حرب 1948 ويسكن في أحد المناطق التي تعمل فيها الاونروا (الأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وسوريا، ولبنان) وأن وضعه الاقتصادي سيء نتيجة لفقدانه مصدر رزقه وبيته. وبذلك تم استثناء من هاجروا إلى مصر والعراق وغيرها من البلدان العربية، وأوروبا وأمريكا.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن حوالي نصف مليون من غير المسجلين لم يستطيعوا الحصول على إقامة دائمة في أي بلد (Peretz, 1993). وبإضافة الذين تم استثناؤهم من التسجيل يصبح عدد اللاجئين الفلسطينيين 4 ملايين، يضاف إلى ذلك حوالي 150 ألف مرحّل داخل إسرائيل (Information Paper No.1 ;17) من غير المسجلين. وبذلك يصبح توزيع اللاجئين على النحو التالي: 577 991 يعيشون في المخيمات والبقية (2.191.064) يعيشون خارج المخيمات. وإذا علمنا أن عدد الفلسطينيين يقدر بحوالي 6 ملايين نسمة، فإن

نسبة اللاجئين من بينهم هي 60%، ونسبة الذين يعيشون في المخيمات من الفلسطينيين 16.5%، ونسبة الذين يعيشون في حالة ضياع دون الحصول على حق إقامة دائمة 8%.

ينصب الاهتمام في هذه الورقة على اللاجئين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. يبلغ عددهم في الضفة الغربية 412 517 لاجئاً أي 40% من السكان (يبلغ عدد سكان الضفة1.200.000 نسمة)، يعيش منهم 705 131 في 19 مخيماً، أي أن حوالي 11% من سكان الضفة يعيشون في المخيمات. ويبلغ عددهم في في قطاع غزة 560 683 لاجئاً أي 80% من السكان (يبلغ عدد سكان القطاع 850 ألف نسمة) يعيش منهم 626 362 في المخيمات أي أن 42% من سكان القطاع يعيشون في المخيمات (تقرير الاونروا ، 1995- 1996).

رعاية وحماية اللاجئ الفلسطيني دوليا

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين ينصان على حماية حقوق اللاجئ الفلسطيني ورعايته، صدر الأول منهما في العام 1947 (القرار 194)، وصدر الثاني في العام 1949 (القرار 302)، حيث دعا القرار الأول للسماح للاجئ الفلسطيني بالعودة أو التعويض وبأسرع وقت ممكن، وعندما فشل تطبيق هذا القرار تم إصدار القرار الثاني وهو إنشاء الأونروا.

ولتنفيذ قرار 194 تم إنشاء لجنة المصالحة برئاسة الكونت برنادوت في العام 1948، وبعد أن تم عقد اجتماع للأطراف المتنازعة بأشراف لجنة المصالحة في لوزان في العام 1940،.حيث ظهرت عدم إمكانية إيجاد حل سياسي سريع، فقد طالب العرب بعودة اللاجئين حسب القرار، ولكن إسرائيل استعدت لإرجاع ما لايزيد عن 100 ألف بعد أن يتم التوصل لحل سلمي شامل وبعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والأمني الإسرائيلي. لذا طالب برنادوت بإنشاء الاونروا، وبعد أن قامت اللجنة الاقتصادية (CLAP) بدراسة الوضع الاقتصادي تم اتخاذ القرار 302 الداعي إلى إنشاء الاونروا بهدف إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد عمل لهم يمكنهم من الاعتماد على النفس. وتحدد هدف الاونروا في مجالين، هما: تقديم المساعدة وتشغيل اللاجئين في الدول المضيفة من جهة، والتشاور مع الدول المضيفة في حالة وجود عجز في ميزانية الاونروا (Rydbeck, 1988). ويجد المتتبع لأعمال هذه اللجنة أنها قامت في البداية بعمل لجنة المصالحة بالإضافة لتقديم الإغاثة، حيث تم عقد مؤتمر آخر في باريس في العام 1951 والذي فشل، أيضاً، ولم يتمكن من إيجاد حل سلمي سياسي بين العرب وإسرائيل .ثم استمرت الاونروا بدورها الاقتصادي وهو تقديم الإغاثة ودعم مشاريع اقتصادية ليتمكن اللاجىء من إيجاد عمل والاستغناء عن "بطاقة الإعاشة"، وقامت الاونروا بأربع محاولات في هذا المجال: الأولى ما أطلق عليه " قروض للدمج 1951" (Reintegration Funds) وكان هدفها منح اللاجئ قرضاً بقصد إيجاد عمل له يغنيه عن مساعدات الاونروا. وعندما فشلت هذه محاولة تم استخدام ما أطلق عليه "الخطة الجديدة 1951" (New Plan) وكانت تهدف إلى الحد من وجود ظاهرة المخيمات بتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين ومنحهم قروضاً وأرضاً، وعندما فشلت هي الأخرى استخدمت ما أطلق عليه " الخطة السحرية 1959" (The Magic Formula) وكان هدفها العمل على توطين 60% من اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان، وعندما فشلت هذه الخطة، أيضاً، اتجهت الوكالة نحو القروض الفردية (The Individual Self Support) والتي مازالت مستمرة حتى الآن، بالاضافه إلى المساعدات المادية والخدمات

التعليمية والصحية والإغاثة. هذا مع العلم أن المساعدات المادية تم إيقافها منذ السبعينات نتيجة ما اعتبرته الوكالة تحسناً في أوضاع اللاجئين المعيشية واكتفت بتقديم مساعدات مادية لحالات العسر الشديدة التي لا تزيد عن 5.4% من مجموع سكان المخيمات بالإضافة للخدمات التربوية والصحية التي ستتعرض إليها الورقة في الفقرة التالية (تقرير الاونروا 1995- 1996) .

ولكن الواقع يظهر،كما أشار كل من أدلمان وماكدوول (Mc Dowall, 1988; Adelman, 1988)، أن الحماية التي قدمها المجتمع الدولي بقرار 194لم تحم حقوق اللاجئ، حيث لم تساعده حتى الآن على العودة أو التعويض وأن الرعاية المقدمة من قبل الاونروا، أيضاً، لم تعالج مشاكله الاقتصادية حيث لا يزال حوالي المليون من اللاجئين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة في المخيمات، بالإضافة إلى نصف مليون بدون هويه وبلا إذن إقامة دائمة في أي بلد.

2- أوضاع اللاجئ المعيشية في المخيمات وتأثرها باقتصاديات الدول المضيفة:

تعتبر الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين من الدول النامية، التي تتصف بالاقتصاد الضعيف غير القادر حتى على توفير العمل والحياة الكريمة لمواطنيه. ومن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول أن معدل دخل الفرد سنوياً منخفض. ففي سوريا، مثلاً، لايزيد هذا الدخل عن 1000 دولار، وفي لبنان لا يزيد عن 880 دولاراً ،وفي الأردن لا يزيد عن 786 دولاراً، وفي غزة لا يزيد عن800 دولار، وفي الضفة الغربية لا يزيد عن2000 دولار. والمؤشر الآخر هو ارتفاع نسبة البطالة، حيث بلغت في سوريا 14-15%، وفي لبنان 40%، وفي الأردن 18.8%، وفي غزة 45-50%، وفي الضفة الغربية 30-40%. والمؤشر الثالث هو انتشار الأمية بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فهي في لبنان 12% للرجال و27 للنساء، وفي سوريا 10% للرجال و31% للنساء، وفي الأردن 11% للرجال و30% للنساء، وفي غزة 28% للرجال و31% للنساء، وفي الضفة الغربية 11% للرجال و30% للنساء. والمؤشر الرابع هو النمو السكاني السنوي للاجئين في هذه الدول حيث بلغ في لبنان 2.9، وفي سوريا 3.3 %، وفي الأردن 5.8%، وفي قطاع غزة 7%، وفي الضفة الغربية 5.3% (منشورات الوكالة 1994). أضف إلى ذلك أن الفئة المعالة بين اللاجئين في المخيمات مرتفعة فقد بلغت 37% بين من هم دون 15 سنة. وهناك 4% ممن هم بين 16-17 عاماً، أي العمر الذي لازال في الغالب في المدارس الثانوية، وهناك 9% ممن هم فوق الستين من العمر. يتضح من ذلك أن نسبة المعالين هي حوالي 50% (إحصاءات الوكالة 1996). وإذا ما قورنت فئة المعالين بمثيلتها في الضفة الغربية وقطاع غزة لوجد أنها في المخيمات أكثر منها بين السكان المحليين في الضفة والقطاع حسب دراسة مؤسسة فافو (FAFO, 1993, P: 38) .

ولما كانت هذه الدراسة مهتمة بأوضاع اللاجئين في الضفة والقطاع فسيتم التعرض أولاً للأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع وللأوضاع المعيشية في المخيمات، ثانياً.

تبلغ مساحة الضفة والقطاع حوالي 300 3 ميل مربع منها 165 2 ميلاً مربعاً مساحة الضفة والباقي هي مساحة القطاع (Van Arkadie, 1977) ونسبة عالية من الأرض قاحلة . وتقدر المساحة المروية في الضفة ب 5% بينما في القطاع 48% من مجموع الأرض المزروعة، حيث تقدر المساحة المزروعة جميعها بحوالي 43% من المساحة الكلية للضفة والقطاع. الكثافة السكانية في القطاع عالية جداً حيث تبلغ 1400 نسمة/ كم2،

بينما في الضفة 135 نسمة /كم^2. ونسبة سكان الريف في القطاع هي 20%، وتتركز في مدينة غزة، بينما في الضفة نسبة الريف هي 62%. ويتوزع سكان المدن في 11 مركزاً يتراوح عدد سكان كل منها بين 35-90 ألف (Tamari, 1993) .

لازالت الزراعة تعتمد على الوسائل القديمة والحديثة، وتعتمد الزراعة البعلية على مياه الامطار التي تصل 24 إنشاً في العام والتي تسقط خلال فصل الشتاء وقد أوضحت الإحصاءات أن عدد العمال في الزراعة يتناقص سنة بعد أخرى، حيث كان يستوعب 38.7% من العمال في العام 1970 وانخفض في 1991 إلى 26.3%. مع هذا يبقى القطاع الزراعي مهماً حيث يشير ميزان المدفوعات لهذا القطاع أن لديه فائضاً (ICBS, 1982). والقطاع الصناعي في الضفة والقطاع يشبه مثيله في الدول النامية،.فهو صغير جداً إلى درجة عدم قدرته على تلبية الحاجات المحلية. ويعتمد هذا القطاع على الخامات المحلية التي هي، في الغالب، زراعية، ويتأثر بالأحوال الجوية غير المستقرة والتي بالتالي لها تأثير على قطاع الصناعة. ويبلغ حجم التصنيع زراعي 75% من الإنتاج الصناعي ويتكون معظم الجزء الباقي من صناعات يدوية والتي تتطلب يداً عاملة مكثفة مع اتصافها بقلة الإنتاج (Van Arkadie, 1977). ومع أن نسبة استيعاب هذا القطاع للعمال تزداد إلا أنها لم تشكل أكثر من 16% في العام 1992 ويظهر ميزان المدفوعات لهذا القطاع يظهر عجزاً (ICBS, 1982).

بالإطلاع على تقرير الاونروا (1996) يلاحظ للوهلة الأولى أن الوضع جيد، لأن التقرير يتحدث بشكل رئيسي عن إنجازات الاونروا وما قامت به من نشاطات، ولكن النظرة المتفحصة للأوضاع المعيشية للاجئين تبين أن اللاجئ الفلسطيني، بشكل عام، لم يستطيع حتى الآن تلبية حاجاته الأساسية كالتعليم، سواء للأطفال أو للشباب، ولم يتوفر له المقدار الأساسي من الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، ولا يستطيع الحصول على كسب العيش والقدرة على الاكتفاء الذاتي. ولمزيد من التوضيح حاول التقرير أن يستعرض الخدمات الأساسية المقدمة من الأونروا، فقد ظهر أن هناك نقصاً مزمناً في الأبنية المدرسية، خاصة إذا تم النظر إلى الزيادة الطبيعية في عدد الطلبة، مما أدى لحرمان الطلبة من الأنشطة اللامنهجية ويضيف التقرير أنه بالرغم من مساعدات برنامج السلام الذي أنفق حتى منتصف عام 1996 مبلغ 192.6 مليون دولار على البنية التحتية في المخيمات. وما زال 18% من مدارس الاونروا في الضفة الغربية و20% من مدارسها في قطاع غزة مستأجرة وغير صالحة كمدارس لافتقارها حتى للإضاءة والتهوية اللازمة، بالإضافة للنقص الكبير في المرافق المساعدة كالمختبرات والمكتبات والملاعب. ويظهر التقرير أنه بالرغم من التقرير الإيجابي للبنك الدولي عن الخدمات الصحية المقدمة من الأونروا إلا أن تقرير الأونروا نفسه يشير إلى الضغط على الاستشارات في الطب العام وطب الأسنان حيث بلغت 94 استشارة للطبيب الواحد في اليوم، ويعزو التقرير هذا الضغط إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المخيمات ويفيد تقرير الأونروا 1996 أن 5.4% من سكان المخيمات يتلقون خدمات اجتماعية ومساعدات ولكن العدد الحقيقي أكبر من ذلك. ويعود السبب في قلة العدد الذي يتضمنه التقرير إلى الأنظمة الصعبة التي تسمح بأخذ المساعدات، حيث لا تتلقى الأسر التي يزيد عمر أحد أفرادها عن 18 سنة أية مساعدة حتى لو كان هذا الشخص لا يعمل، وأكثر من ذلك فإن 506 2 أسرة من هذه الأسر الفقيرة يعيش في بيوت غير صالحة للسكن ولم تستطع الاونروا إصلاح أكثر من 25% منها.

ويعود فشل الأونروا هذا إلى عدة عوامل. **أولاً:** عدم اهتمامها أثناء المعالجة الاقتصادية لمشكلة اللاجيء بالجوانب السياسية لهذه القضية، كما أشير سابقاً، **وثانياً:** ضيق هدفها المتمثل في تقديم المساعدات لايصال اللاجيء لمرحلة الاعتماد على الذات دون مراعاة الظروف الاقتصادية في الدول المضيفة، **وثالثاً:** لأنها لم تكن

تتمتع بصلاحيات كاملة في عملها في الدول المضيفة، أي أنها لا تستطيع اتخاذ قرار دون موافقة الدول المضيفة، **ورابعاً:** قلة مواردها وعدم ثبوتها (UN, 1951). وتشير العديد من الدراسات إلى سوء الأوضاع المعيشية في المخيمات. فقد أظهرت دراسة بن بورات (Ben-Porath, 1971) عن مخيم الجلزون أن معدل دخل سكان المخيم أقل بـ 40% من السكان المحليين بالرغم من مساعدات الأونروا التي تقدر بثلث دخل اللاجئ، وأظهرت دراسة حزبون (1988) عن مخيم العزة أن نسبة البطالة في المخيمات هي 40% وأن مستوى المعيشة أقل من السكان المحيطيين به، وأظهرت دراسة جرار (1996) لمخيمي الفارعة وبلاطة أن هناك 83% و 73% من سكان الفارعة وبلاطه على التوالي لا يملكون أية ممتلكات ثابتة بعد مرور خمسين عاماً على لجوئهم وأن 67.9% و 74% من السكان مخيمات الفارعة وبلاطة على التوالي يعانون من الازدحام أو عدم ملاءمة السكن أو كليهما معاً. وأن نسبة الذين يشعرون بشيء من الراحة في منازلهم لا تتجاوز 8.2% في بلاطه وأنه لايوجد أحد في هذه الفئة في مخيم الفارعة، وأظهرت دراسة صايغ (Sayigh, 1979) عن بعض المخيمات في لبنان الظواهر ذاتها.

ولابد من الاشارة إلى مشروعين تم العمل بهما على ضوء مفاوضات السلام، الأول مشروع توليد الدخل للعام 1991 (income generation) والذي وصل رأس ماله حتى منتصف عام 1996 حوالي 11 مليون دولار الذي قام فقط بإعطاء قروض لـ 2545 حالة ونتج عنه 4000 فرصة عمل، والمشروع الثاني أطلق عليه "دعم عملية السلام" للعام 1993، والذي قام حتى منتصف عام 1996 بصرف حوالي 192.6 مليون دولار خصص منها 116.8 مليون دولار لقطاع غزة و 42.6 مليون دولار للضفة الغربية. كما خصص مبلغ 68.7 مليون دولار لمشاريع التعليم في الاونروا، و61.8 مليون دولار في مجال الصحة، 46.7و في مجال الاغاثة، و 10.8 مليون في مجال توليد الدخل، و 4.6 مليون لأغراض أخرى وذلك في مختلف البلاد التي تعمل فيها الاونروا (التقرير السنوي للاونروا 1996).

ولم تستطع كل هذه المبالغ توفير بعض الحاجات الأساسية للاجئين في المخيمات، وفشلت في كثير من الحالات في توفير الخدمات الأساسية وبقيت نسبة البطالة في المخيمات مرتفعة. والنتيجه العامه التي يمكن التوصل إليها مما سبق أن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة سيئة. وقد بقيت أوضاع اللاجئين في مخيمات الضفة والقطاع، رغم هذه المشاريع، أسوأ حتى من السكان المجاورين. هذا مع العلم أن اللاجىء الفلسطيني قد عمل كل ما في طاقته لتحسين ظروفه المعيشية الاقتصادية كما أظهرت دراسة فافو والأونروا (FAFO UNRWA, 1996; 1993).

3- التجربة السياسية للاجئ الفلسطيني.

أدى عدم حل قضية اللاجئين حلاً شاملاً إلى زيادة الراديكالية عند العديد من اللاجئين، فسرعان ما حولت أوضاعهم المأساوية المخيمات إلى مراكز للقلاقل والعنف والراديكالية السياسية (Peleg, 1980)، ولم يكن لتجربة اللاجىء السياسية أثر على اللاجىء فحسب، بل كان تأثيرها على المستوى الأقليمي والعالمي. فالمتتبع للنشاط السياسي في المخيمات يجد أنه في عام 1951 بدأت مظاهرات في مخيم الفارعة تطالب بالعودة وبتحرير الجيش الأردني من النفوذ البريطاني وتم سجن 35 شخصاً نتيجة تلك الأحداث وحكم على البعض منهم بالسجن ثماني سنوات، كما تم نفي البعض منهم إلى الضفة الشرقية، ثم تبعت ذلك مظاهرات في كثير من المخيمات وذلك في عام 1954 وكانت ضد حلف بغداد. وفي عام 1956 كانت هناك مظاهرات إثر حرب

السويس (معلومات ميدانية) كما ظهر نشاط للأحزاب السياسية، من بينها حزب التحرير الاسلامي، والحزب الشيوعي، وحزب البعث، وذلك في الفترة بين العامين 1957- 1967 (Mezrik, 1980) كما سبقت ذلك عمليات عسكرية، حيث قام بعض الفلسطينيين بأجتياز الحدود مع اسرائيل والقيام بعمليات عسكرية في اوائل الخمسينات، وفي منتصف الخمسينات تحولت تلك العمليات إلى عمليات أكثر تنظيماً، حيث بدأت وحدات فدائية فلسطينية بالعمل من الأردن ومن مصر ضد أهداف إسرائيليه. (Peleg, 1980.)

وعلى المستوى الأقليمي ظهر تأثير اللاجئين في أكثر من دولة عربية وكان أشدها في الأردن، حيث دلّت أحداث 1970 على ذلك، وكذلك في لبنان كما ظهر في أحداث 1978، حيث نتجت عنها حروب أهلية أدت إلى عدم استقرار أنظمة الحكم، إضتفة إلى تأثير قضية اللاجئين في الحروب الثلاثة في المنطقة، وهي حروب 1948، 1956 و 1967. وبالنسبة لتأثيرهم على المستوى العالمي فقد ظهر هذا الدور بعد حرب 1967 بعد أن أصبح المخيم مستودع رجال للمنظمات الفلسطينية المقاتلة، حيث أوشك دورهم أن يقحم المنطقة في حروب عالمية في أكثر من مرة، حيث كان تدخل قوات الدول العظمى على وشك الحدوث (Forsyth/ David 1983). كما ظهر دورهم العالمي عندما تم الإعتراف الأوروبي ب م.ت.ف كممثل للشعب الفلسطيني الذي جاء بعد اعتراف الجامعة العربية بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني في العام 1974. وقد سبق ذلك اعتراف من هيئة الأمم المتحدة بحق الفلسطينيين بتقرير المصير وذلك في العام 1971. ثم جاءت مطالبة الدول الاوروبية بحق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في مفاوضات السلام وذلك في عام 1980، مع الأخذ بعين الاعتبار أن من أول أهداف منظمة التحرير هو استرجاع كامل فلسطين وبالتالي عودة اللاجئين.

مما سبق، يتضح مدى فاعلية اللاجىء سواء على مستوى المجتمع النحلي الذي يعيش فيه أو على المستوى الأقليمي أو على المستوى العالمي وهذا يفرض السؤال التالي: هل يمكن تجاهل الحقوق السياسية للاجىء بمثل هذه الفاعلية السياسية؟

4- حلول محتملة ومدى واقعية كل منها على ضوء تجربة اللاجىء الاقتصادية والسياسية:

لقد أظهرت أدبيات اللاجئين عالمياً أن هناك ثلاثة حلول دائمة (Durable Solutions)، وقد أقرتها المفوضية العليا لإغاثة اللاجئين كما أشارت تلك الأدبيات إلى أن هناك ثلاثة حلول أخرى يمكن أن نطلق عليها حلولاً ولكن بالمفهوم السلبي لعدم إنسانيتها لكونها ضد رغبة اللاجىء ولأنها تفرض عليه فرضاً.

الحلول الدائمة الثلاثة هي: العودة الطوعية (Voluntary repatriation)، والإندماج في البلد المضيف الأول (Integration)، والاندماج في البلد الثاني (Resettlment)، وأما الثلاثة الأخرى التي أطلق عليها حلولاً فهي البقاء في المخيمات في حالة اتكالية على المساعدات الدولية، عودة اللاجىء بالقوه إلى البلد الذي اضطر للهرب منه لأنه لم يجد بلداً آخر يمنحه الأمان أو حتى اللجوء المؤقت، والثالث هو بقاء اللاجىء في حالة تنقل (Orbit) من بلد لآخر يبحث عن إقامة (Rogge, 1994). إذا نظرنا للاجىء الفلسطيني في الضفة والقطاع نجد أن الحلول المحتملة الرئيسية هي: العوده ، الاندماج في البلد المضيف، أو البقاء في المخيمات. ويتم الحلان الاول والثاني، عادة، بموافقة الأطراف المعنية وهي اللاجىء والدول الأصلية في حالة العودة والدوله المضيفة في حالة الاندماج والطرف الثالث هو المفوضية العليا لإغاثة اللاجئين لتقوم بعمليات التمويل والاشراف. وأما الحل الثالث، وهو البقاء في المخيمات، فيعتبر غير مقبول أنسانياً ودولياً، وأما في حالة اللاجىء الفلسطيني فهناك محاولة لتحسين أوضاع المخيمات كمرحلة أولى للحل السلمي، وقدأكدت مداولات اللجنة المتعدده

الأطراف في مفاوضات السلام التي تبعت مؤتمر مدريد أن التحسين يهدف إلى التمهيد لحل نهائي وأن هذا التحسين يساعد اللاجيء الفلسطيني في إيجاد عمل وفي العيش في ظروف إنسانية. ولا بد هنا من استعراض هذه الحلول كمحاولة لإظهار إيجابيات وسلبيات كل منها في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية ومن ثم الاستنتاج إلى أي مدى يمكن لأي من هذه الحلول أن يؤدي إلى حالة استقرار في منطقة الشرق الأوسط، لأن مثل هذه الحالة هي الهدف الحقيقي لعملية السلام الشرق أوسطية .

الحل الأول: البقاء في المخيمات مع إجراء عمليات تحسين للأوضاع المعيشية كخطوة للاندماج.

لقد أثبتت الوقائع أن الأونروا قد فشلت في العملية الاقتصادية التي هدفت لمساعدة اللاجئ على إيجاد عمل، وبالتالي الاندماج حيث يسكن. هذه العملية التي بدأت منذ 1950 وما زالت حتى الآن مع الدعم الذي حصلت عليه إثر عملية السلام سواء بالمشروع الهادف لتوليد الدخل سنة 1991 أو ببرنامج دعم عملية السلام الذي بدأ سنة 1991 المذكورين سابقاً، ويعود سبب فشل الأونروا إلى عاملين، الأول اقتصادي والآخر سياسي، كما أشار كل من أدلمان وماكدوول(Mc Dowall, 1988; Adelman, 1988).

أما من الناحية الاقتصادية فلم تستطيع الوكالة رفع المستوى الاقتصادي للاجئين حتى مقارنة بالمستوى الاقتصادي المتدني للشعوب المضيفة كمجتمعات من العالم الثالث، علماً بأن ميزانية الأونروا في الضفة والقطاع قد ارتفعت من 127.424 مليون دولار في عام 1994 إلى 204.100 مليون دولار في عام 1995، مع هذا ما زالت الأونروا تعاني من عجز قيمته 8.4 مليون دولار في عام 1995 (التقرير السنوي للاونروا 1994، 1996) إضافة إلى ذلك فإن الأوضاع التعليمية والصحية والسكنية ما زالت سيئة سواء بالمفهوم النسبي أو بالمفهوم المطلق، وذلك بالرغم من صرف 192.6 مليون دولار حتى منتصف 1996 على البنية التحتية في المخيمات منها (159.4) مليون دولار للضفة والقطاع (تقرير الأونروا 1996) كما تم صرف 11 مليون دولار لمشاريع توليد الدخل التي عملت على ايجاد 4000 فرصة عمل فقط. وإذا ما قورنت الأوضاع الاقتصادية في المخيمات بالقرى المحيطة بها نجد أنه على المستوى الجزئي (Micro) قد ظهر سوء الوضع في المخيمات.(جرار،1996؛ حزبون، 1988؛ Ben-Porath, 1971, Sayigh, 1979)

وعند إجراء المقارنة على المستوى الكلي (Macro) فقد بينت دراسة جرار (1996) أن قرية عدد سكانها 1000 نسمة (جلقموس) تملك أرضاً مساحتها 3000 دونم منها 900 دونم مشجرة بالزيتون وهناك أربعمائة رأس ماشية وفي القرية 170 عاملاً، يعمل 43% منهم في البلدة وفي القرى المجاورة، و29% في البلدان العربية، و28% كانوا يعملون في إسرائيل حتى 1988. كل ذلك يؤدي إلى شعور الفرد بنوع من الأمان حتى في حالة عدم وجود عمل في الخارج لأن الفرد يخصه 3 دونمات و 43% يعملون في القرى بالإضافة للثروة الحيوانية حيث هناك 400 رأس ماشية. أما بالنسبة للاجئ فقد بينت الدراسة أن 80% من سكان المخيم لا يمتلكون أية ممتلكات ثابتة، وأن نسبة من امتلك أرضاً لا تتعدى 1%. يعطي كل ذلك صورة عن الوضع الاقتصادي السيء العام في المخيم، يضاف إلى ذلك أن مساحة مخيم مثل بلاطة، الذي يقدر عدد سكانه رسمياً بـ 16 ألفاً والتقدير غير الرسمي 22 ألفاً، 250 دونماً بالأجرة، أي 8 أشخاص لكل دونم، ولا توجد إمكانية لتربية الماشية وحتى وإن وجد عمل تجاري داخل المخيم فهو يعتمد على دخل العمال من الخارج. ولا يحق لهم التوسع لأن الأرض المجاورة مملوكة وسعر الدونم لا يقل عن 25 ألف دينار. أدت هذه الكثافة إلى اكتظاظ مرتفع في المساكن حيث أظهر ما يزيد عن 70% من سكان مخيمي بلاطة والفارعة أنهم يعيشون في سكن

غير ملائم. مما سبق يتضح أن القروي يشعر بنوع من الأمان لأنه يملك أو يستطيع العمل بالمزارعة مما يساعده على الأقل في تلبية حاجاته الأساسية في حالة عدم وجود عمل وهذا بالطبع غير متيسر للاجئ في معظم الحالات، لذا لا يمكن لأية عملية تحسين اقتصادي في المخيمات أن تصل باللاجئ لمرحلة الحد الأدنى من الأمان الذي يعيش فيها القروي في الضفة الغربية، إلاّ إذا تم تصنيع المنطقة وتوفر لهذا اللاجئ العمل الدائم والضمان الاجتماعي والصحي في حالة فقدان العمل، لأن في اقتصاد السوق الحرة كثيراً ما يجد العامل نفسه بدون عمل خلال فترة الركود التي يمر بها الاقتصاد الحر أو التطوير التكنولوجي مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض العمال، وفي الغالب يتأثر بذلك العمال الأضعف اجتماعيا وفي مثل هذه الحالة سيكون اللاجئ هو المتأثر الأول.

وهنا لا بد من طرح عدد من الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع. **السؤال الأول** الذي لا بد من طرحه في هذا الصدد هو: هل لدى الدول المانحة (التي تدعم عملية السلام) الاستعداد للقيام بعملية تصنيع بما تتطلبه مثل هذه العمليات من رأس مال وكفاءات مهنية وأسواق حتى يتم إيجاد عمل للاجئ، وبالتالي توفير ضمانات صحية واجتماعية؟ ستقرر الإجابة عن هذا السؤال أحد الأبعاد التي سيتم في ضوئها تحسين الوضع في المخيمات ويؤدي بالتالي إلى الاستقرار. **والسؤال الثاني** الذي تطرحه تجربة اللاجئ السياسية التي تم استعراضها سابقاً هو: هل سيؤدي تحسن الوضع الاقتصادي لوحده إلى تلبية حاجات اللاجئ السياسية ؟ والجواب عن هذا السؤال يمكن أن يكون ذا شقين. (أ) كما أثبتت الأحداث أن الذين أشعلوا الثورة الفلسطينية عام 1964و1965، والتي ظهرت بشكل واضح بعد حرب 1967، هم من الفلسطينيين الميسورين الذين حصلوا على شهادات علمية ومن ثم على عمل مجزٍ في دول الخليج ولكن تحسين وضعهم الاقتصادي لم يكن بديلاً لمطالبهم وحاجاتهم السياسية (ب) وقد أوضحت الأحداث في قبرص أن القبارصة اليونانيين الذين هربوا نتيجة الغزو التركي سنة 1965 قد أدى تحسين أوضاعهم الاقتصادية إلى اندماجهم في الجزء اليوناني الذي هاجروا إليه، إلاّ أن هناك اختلافاً جوهرياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة والقطاع اليوناني في قبرص من جهة أخرى، كما ظهر أن الذين قد أصبحوا في وضع اقتصادي جيد من أولئك اللاجئين هم الأكثر مطالبة بالعودة (Zetter, 1993). إضافة إلى ذلك فأن الضفة والقطاع متخلفة اقتصادياً بعكس القطاع اليوناني الذي يعتبر من البلدان المتطورة مما ساعده على مشاركة اللاجئين في الخطط التنموية التي أدت إلى إيجاد عمل لكل لاجئ وبأجر أفضل مما كان عليه في بلده، حيث كان يعتمد على الزراعة وفي البلد المضيف أصبح يعمل في الصناعة بالإضافة للمساكن الجيدة التي تم إعدادها **للاجئين والسؤال الثالث**، في حالة عدم تلبية مطالب اللاجئ السياسية والاقتصادية، هو: هل سيؤدي ذلك إلى ظهور مقاومة جديدة، وما هي تبعات تلك الحركة على المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية حيث ستكون المخيمات ضمن الدولة الفلسطينية وليس ضمن دول مضيفة ؟ في ضوء ما توصلت إليه هارول- بوند فإن استمرار الحياة في المخيمات مع وجود الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة يؤدي إلى خلق أجيال ثورية تعمل على عدم الاستقرار في المجتمع (Harrel Bond, 1995).

الحل الثاني: الاندماج Integration

يمكن النظر إلى عملية الاندماج من خلال ثلاثة عوامل،هي: العامل الثقافي الاجتماعي، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي.

بالنسبة للعامل الثقافي الاجتماعي فأنه في حالة اللاجئ الفلسطيني يعمل لصالح الاندماج لأن اللاجئ الفلسطيني في الضفة والقطاع يعيش في قسم من بلده في فلسطين، له اللغة والعادات والقيم والتقاليد العامة نفسها، وإن كان هناك شعور لدى اللاجئ أنه مختلف عن المحليين وأن هناك نظرة دونية له (كما أظهرت بعض الدراسات التي أشير إليها سابقا)، وذلك ليس لفروقات ثقافية أو عنصرية أو عرقية وإنما للوضع الاقتصادي المتدني للاجيء في المخيمات مما جعل البعض ينظر إليه " كنوري" (Sayigh, 1979).

أما بالنسبة للعامل الاقتصادي فإنه يظهر في الاندماج جراء ثلاثة عناصر أوضحها كوهلمن (Kuhlman, 1991) وهي من أصل ستة عناصر، منها ثلاثة اجتماعية ثقافية والعناصر الاقتصادية التي لها، في حال توفرها، دور في تحقيق الاندماج هي:

(ا) إذا استطاع اللاجئ أن يشترك وأن يساهم في اقتصاد الدولة المضيفة بما يتناسب مع مهاراته وبما يتفق مع ثقافته،

(2) إذا استطاع اللاجئ الحصول على مستوى معيشي يشبع متطلباته الاجتماعية والثقافية.

(3) إذا لم يكن للاجئ تأثير سلبي على مستوى المعيشة وفرص عمل أبناء المجتمع المضيف.

ويرى كوهلمان أن الاندماج يتم إذا تحققت هذه المؤشرات (Kuhlman, 1991). وعند تفحص وضع اللاجئ في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع، يتبين أن هناك صعوبة كبيرة في الحصول على أي منها إلا إذا تم تصنيع الضفة والقطاع. ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقتين وانخفاض مستوى المعيشة والزيادة الطبيعية العالية بالإضافة لصغر مساحة المنطقتين. إضافة إلى أن 43% من المساحة هي التي يتم فلاحتها و 5% منها فقط مروي في الضفة و 48% في القطاع الذي كثافته السكانية عالية جداً. ومما يزيد الوضع سوء أن القطاع الزراعي تقليدي ولا يزال يستعمل الأدوات الزراعية القديمة. والقطاع الصناعي أسوأ لأنه لا يلبي الحاجات الأساسية، وهناك عجز في ميزان المدفوعات، ويعتمد معظم هذا القطاع على اليد العاملة المكثفة (Intensive labour).

إن دخول عدد من اللاجئين يعادل 40% من سكان الضفة و 80% من سكان القطاع على هذين المجتمعين المتسمين بالخصائص الاقتصادية المبينة أعلاه يؤدي إلى ضخامة العبء الاقتصادي الذي ينتج عن عملية اللجوء على هذه الأرض، ومن ثم استحالة تلبية أي من الشروط الثلاثة التي أوردها كوهلمان. إضافة إلى أن اللاجئ نفسه رفض عملية الدمج الاقتصادي التي حاولت الأردن القيام بها حيث خصصت في حينه 22.000 دونم وتم الحصول على 10 ملايين دولار من الأمم المتحدة ولم يلق المشروع إقبالاً من اللاجئين خوفاً على حقوقهم السياسية من الضياع.(Plascove, 1980) .

ولم يتم الاندماج السياسي في السابق بالرغم من منح الحكومة الأردنية اللاجئ الفلسطيني الجنسية الأردنية حيث تمت عدة محاولات لرفض تلك الجنسية بالرغم من أن اللاجئ حاول أن يستفيد من ايجابيات تلك الجنسية .فالرفض ظهر في مؤتمرات اللاجئين في الأعوام1952، 1956،1955، 1957 حيث تمت المطالبة بفصل اللاجيء و معاملته بطريقة لاتؤدي إلى ضياع حقوقه السياسية، وتم تقديم اقتراحات بذلك الخصوص، ثم حصل اللاجئون على موافقة بأحياء ذكرى التقسيم في29 تشرين الثاني (نوفمبر) وذكرى قيام دولة اسرائيلية في 15 أيار (مايو) حيث يمثل التاريخان ذكرى كارثة اللاجئين (Mezerik , 1980).

الحل الثالث: العودة الطوعية Voluntary repatriation

توصل الباحثون في موضوع عودة اللاجئين إلى أن هناك عوامل تساعد على العودة، وأن هناك عوامل أخرى تعيق عملية العودة. ومن العوامل التي تساعد على العودة سبب الخروج، حيث يعمل اللاجئ للعودة، غالباً، إذا كان سبب خروجه ناتجاً عن حرب تحرير، والعامل الآخر هو الحنين للوطن والأمل في العودة، فإذا بقيا في ذهن اللاجئ، وكانت هناك عملية تثقيف للأجيال لإحياء الحنين واستمرار الأمل بذلك يستمر التوجه نحو العودة.

وتمثل الأوضاع الاقتصادية، أيضاً، عاملاً يمكن أن يكون مساعداً للمطالبة بالعودة، فإذا عاش اللاجئ في البلد المضيف في أوضاع اقتصادية صعبة وكانت تلك الأوضاع في بلده الأصلي أفضل وتوقعاته لاستمرار تلك الأوضاع أفضل في بلده الأم عند العودة. والعامل الآخر الذي يساعد على العودة هو عدم اندماج اللاجئ اجتماعياً في البلد المضيف (Warner, 1994).

وأما العوامل التي تعيق العودة فهي: ما يتعلق بسبب اللجوء، إذا ما كان اللجوء نتيجة لشعور اللاجئ بأنه أصبح غريباً في وطنه الأم، وعاملا الزمن والتغيير، فالزمن قد يعمل سلباً لأنه قد ينسي اللاجئ أو أحفاده بلدهم الأم. والتغير الذي قد يحدث سواء على المكان أو على الجماعات التي كان اللاجئ يعيش بينها، إضافة إلى اندماج اللاجئ في البلد المضيف (Warner, 1994).

وعند تفحص هذه العوامل بالنسبة للاجئ الفلسطيني يتبين أنها تعمل على النحو التالي:

سبب خروجه يدفعه للعودة، أولاً لأنه حتى الجزء الذي منحته الجمعية العامة لليهود حسب قرار التقسيم (181) كانت نسبة العرب فيه أكبر من نسبة اليهود، وهذا يعني أن العربي حتى لو كان هروبه نتيجة عنصرية لم يكن يشعر بالغربة لأنه جزء من الأغلبية، وثانياً لأنه عند خروجه كان مصمماً على العودة في رأي معظم الباحثين ولأنه عمل من أجل العودة كما أشير سواء برفض واقع اللجوء والمطالبة بالعودة التي عبر عنها بالمظاهرات أو برفضه الاندماج والذي عبر عنه بقرارات مؤتمراته أو برفضه الاندماج الاقتصادي والجنسية الأردنية، ومن ثم بالأعمال العسكرية التي بدأت منذ أوائل الخمسينات بأعمال ضمن مجموعات في منتصف الخمسينات إلى أن ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وتحولها إلى قوة فاعلة في المنطقة على المستوى الأقليمي والدولي بعد العام 1967، كما سبقت الأشارة. هذا بالإضافة إلى سيطرة منظمة التحرير على عملية التثقيف في المخيمات، وبالإضافة إلى مجموعة من الأدباء والكتاب الذين عملوا على أحياء فكرة الوطن في ذهن اللاجئ والحنين إليه (الخليلي، 1997). يشيركل ذلك إلى قوة توجهات اللاجئ الثقافية والعملية نحو العودة . إضافة إلى أن اللاجئ، حتى في الضفة والقطاع والتي هي جزء من فلسطين الأم، لم يندمج لأن لقب اللاجئ والعيش في المخيم يعطيان مدلولا دونياً بشكل ما. كما شعر اللاجئ بنوع من التمييز ضده من المواطنين المحليين مما أدى إلى شعوره بأنه يختلف عنهم سواء بالنسبة للأملاك الثابتة التي لا يملك منها شيئاً، أو حتى بالنسبة للمعاملة التي تميز اللاجئ عن سواه (جرار، 1996؛ Sayigh, 1977)، هذا بالإضافة إلى وضع اللاجئ المتدني اقتصادياً بالنسبة للمواطنين المحليين، علماً بأن مستوى معيشة هؤلاء المواطنين المحليين منخفض أصلاً كشعوب من العالم الثالث بالإضافة إلى البطالة المرتفعة...الخ، حيث يدفع ذلك كله اللاجئ للمطالبة بالعودة.

وبخصوص عامل الزمن، فإن له تأثيراً سلبياً على العودة، ولكنه قد يكون عاملاً إيجابياً أيضاً. فخمسون عاماً من اللجوء يكون لها تأثير سلبي على رغبة اللاجئ بالعودة وكذلك تغيير معالم بلده الأصلي. ولكن السكن لمده

طويلة في المخيمات وفي أوضاع اقتصادية واجتماعية كالتي تم وصفها سابقاً سيظل يولد أجيالاً أكثر راديكاليه تطالب بالتغيير وبالعودة، كما هو حاصل فعلاً بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وكما حصل بالنسبة للاجئ زمبابوي (Zembabwea). وأما بالنسبة لعامل التغير، فبالرغم من وعي اللاجئين بحصول تغير جذري في الموطن الأصلي إلاّ أن الغربة في وطنه الأصلي والحياة، التي أقل ما يقال عنها أنها كانت تبعث الأمان والاطمئنان في نفس اللاجئ في مقارنة بأوضاعه الحالية الصعبة، (مقارنة سكان قرية جلقموس مثلاً) يدفعه للمطالبة بالعودة.

تبين من الدراسة التي أجراها الباحث في مخيمي الفارعة وبلاطة (Jarrar, 1997)، أن هناك نسبة لا تقل عن 40% تطالب بالعودة بقوة ومثلها مترددة أي تطالب بتحسين الأوضاع ثم العودة حيث قالوا أن تحسين الأوضاع لا يعني البديل عن العودة. وأما الفئة الأولى فيعود تمسكها لسعة أملاكها في وطنها الأم حيث قال أحدهم "إن لي 100 دونم حسب وثيقة الطابو فأنا مستعد لتمليك إسرائيل 50 دونم منها على أن أعود ولكن أكثر من هذا التنازل لا أستطيع ويجب أن أعود" وقال آخر " أن فلسطين أرض إسلامية لا يجوز أن تكون إلاّ أملاك الأمة الإسلامية ولا يحق لأحد أن يعطيها لغير أبناء الأمة الإسلامية" .

ولابد من الإشارة هنا لدور السياسة العالمية والدولة التي أنشئت على أرض فلسطين ومدى قبولها لفكرة العودة للاجئين. لقد أظهرت إسرائيل منذ البداية عدم موافقتها على العودة ولازال هذا الرفض قاطعاً حتى الآن. وحتى في المفاوضات المنبثقة عن العملية السلمية الأخيرة ترفض إسرائيل فكرة عودة النازحين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وترفض حتى جمع شمل العائلات القائمة على أمور إنسانية. أضف إلى ذلك موقف أمريكا التي حجبت التزامها منذ العام 1995 بقرار 194 ولأول مره،.بالإضافة إلى ذلك موقف الدول الأوروبية الذي بدأ يتجه نحو تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات على حساب القضايا السياسية المحيطة باللاجئين مثل قرار حق العودة (تماري، 1996).

إلاّ أن صاحب القرار النهائي هو اللاجيء، فإذا لم يتم إشباع حاجاته الماديه والسياسية فسيبقى لاجئاً، وبالتالي ستبقى مشكلة الشرق الاوسط بحاجة لايجاد حل .

استنتاجات واقتراحات:

يلاحظ مما سبق، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أنه لم يتم حتى الآن توجه شامل فعّال لحل مشكلة اللاجئ الفلسطيني، ولم تنجح المحاولات (لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي) التي بدأت منذ عمل الاونروا في عام 1950 حتى لجنة اللاجئين المتعددة التي بدأت منذ 1991 ولا زالت، وأخيراً هذه المحاولات التي تعمل على تحسين أوضاع اللاجئ المعيشية في المخيمات كخطوة في دمجه حيثما يسكن. ولم تؤدّ جميع هذه المحاولات إلى نتائج ايجابية، سواء تلك التي تمت منذ الخمسينات حتى أوائل التسعينات أو تلك التي تمت بعد الدعم الذي حصلت عليه الاونروا من عملية السلام لهذا الغرض.

الخاتمة

مما سبق، وعلى ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين، خاصة الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، يمكن القول أنه لم تتم حتى الآن أية محاولة شاملة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئ الفلسطيني لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي، لأن إيجاد حل اقتصادي

يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية البنائية في الدول المضيفة، ويتطلب الحل السياسي مراعاة التوجهات السياسية للاجئ نفسه. هذا بالرغم من المحاولات السياسية التي بدأت منذ 1949 بالقرار 194 والتي انتهت بدون نتائج في مؤتمر باريس عام 1950، وبالرغم من المحاولات الاقتصادية التي بدأت بإنشاء الاونروا بالقرار 302 عام 1949 حيث عملت الاونروا بموجب توصيات اللجنة الاقتصادية الهادفة إلى أن يصل اللاجئ إلى مرحلة الاعتماد على النفس .ولكن جميع هذه المحاولات، كما سبق إيضاحه، قد فشلت لعدة أسباب أهمها أنها لم تحاول إيجاد حل سياسي اقتصادي شامل لقضية اللاجئ الفلسطيني .

تجري الآن، أيضاً، محاولتان تم الاتفاق على تكاملهما وذلك إثر مؤتمر السلام في مدريد عام 1991 والاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني عام 1993. تقوم بالمحاولة الأولى اللجنة المتعددة لشؤون اللاجئين ومهمتها تحسين الظروف المادية التي ستعمل على تسهيل الحل السياسي الذي تم تأجيله للمرحلة الثانية من المفاوضات إلى جانب القضايا الصعبة الأخرى (الحدود، القدس، المستوطنات، واللاجئين) إلاّ أن هذه اللجنة وبالرغم من اجتماعاتها المتعددة لم تصل إلى أية نتائج ملموسة، ويبدو أن تحسين أوضاع اللاجئين في المخيمات تم العمل به من خلال المساعدات المقدمة من الدول المانحة للاونروا ومن خلال مشروع القروض لإيجاد فرص عمل الذي بدأ عام 1991 ومشروع دعم عملية السلام الذي بدأ عام 1993 والذي يهدف لتحسين البنية التحتية في المخيمات وبالرغم من أنه من السابق لأوانه تقييم هذا المسار، إلاّ أن المؤشرات البسيطة التي سبق وأن أوضحتها الدراسة تشير إلى عدم توافق النتائج مع المبالغ الطائلة التي تم صرفها حتى الآن

ومن نقاش الاحتمالات الثلاثة لحل قضية اللاجئ الفلسطيني (العودة، الاندماج في الدول المضيفة، والبقاء في المخيمات) تبين أن البقاء في المخيمات لن يسمح بتحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين لضعف الإمكانيات وللازدحام السكاني في تلك المخيمات وأن البقاء في المخيمات سيبقي العبء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الدولة الفلسطينية المستقبلية وعلى المجتمع الفلسطيني، وكلاهما لن يستطيع مواجهة تلك المشكلة مما سيؤدي إلى عدم الإستقرار الداخلي وبالتالي الخارجي وإلى فشل عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإذا استثنينا البقاء في المخيمات يبقى حلاّن، وهما العودة والاندماج. ولكي يتم إيجاد حل لا بد من التعامل معهما معاً أي مراعاة طموحات وتوجهات اللاجئ الذي يريد مساعدته على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في إسرائيل، ومساعدة الراغبين في البقاء في الدول المضيفة على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ومن خلال ما قاله كونز (Kunz , 1973& 1981) فإن اللاجئين في العالم لا يشكلون مجموعة متجانسة من البشر بل هي مختلفة من حيث أهدافها، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بل ودوافعها .

وهذا ما تم تأييده من خلال الدراسة التي قام بها الباحث في مخيمي بلاطة والفارعة (Jarrar,1997)، ولكن ايجاد ذلك الحل يستوجب دراسة عميقة لتوجهات اللاجئين نحو الحل، حيث ينبغي لأي حل أن يراعي رغبات وتوجهات اللاجئين، وإلاّ فلن يتم حل المشكلة التي يعاني منها اللاجيء وبالتالي سيؤدي ذلك إلى فشل الجهود المبذولة. بعد ذلك يتم التأكد من قبول اسرائيل لعودة اولئك الراغبين والمتطلبات المالية اللازمة لاستيعابهم ومن ثم الظروف السياسية والاجتماعية التي سينتقل إليها اللاجيء في اسرائيل وإعداده لها، والتأكد من مقدرته على التكيف معها ومن ثم معرفة الحاجات الأقتصادية اللازمة لمساعدة اللاجيء على الاندماج في الدول المضيفة، بما في ذلك حاجات تلك المجتمعات، على استيعابه دون أية ردود فعل سلبية اقتصادية أوسياسية على شعوبها .

مراجع بالعربية

تماري، سليم. (1996). **مستقبل اللاجىء الفلسطيني.** بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

حزبون، سمير. (1988). **الوضع الاقتصادي للاجىء في مخيم عايدة**..جامعة بير زيت .

سمحا، موسى. (1996). **منهجية حول الهجرة القسرية: تعريف ، انماط،دوافع**. عمان: مركز المعلومات الوطني.

الخليلي، علي. (1997). اللاجىء الفلسطيني في الادب ورقة مقدمة في ندوة **الاعلام واللاجىء الفلسطيني**. برنامج الهجرة القسرية في جامعة النجاح ـ نابلس.

جرار، ناجح. (1996). الظروف المعيشية والسياسية في مخيمات الضفة الغربية. **السياسة الفلسطينية**، السنة الثالثة، العدد 11،مركز البحوثوالدراسات الفلسطينية في نابلس .

References

Adelman, H. (1933). Palestinian Refugees,Economic Immigration and Durable Solution . In A. Bramwell (Ed.), *Refugees The Age of Total War*. London : Unwin Hynman .

Ben - Porath Marx., E. (1971). *Some Sociological and Economic Aspects of Refugee Camps on the West Bank* . Haifa : Universsity of Haifa .

Cattan, H. (1976). *Palestine and International Law : The legal Aspects of the Arab - Israeli Conflict.* London : Longman .

McDowall, D. (1988). *The Palestine and Israel.* London : Tauris and Co.Ltd.

FAFO. (1993). *Palestinian Society : A Survey of living Conditions* . Oslo: Fagbereyelsens Senter .

FAFO. (1994). *Finding Ways*. Oslo, Falch Huntigtrkk.

McDowall, D. (1988). *The Palestine and Israel.* London : Tauris and Co.Ltd.

Fotsythe, D. (1983*). The Palestine question : Dealing with a long term refugee situation* . Annals, AAPSS,467, pp 89-101.

Grollenberg, L. (1980). *Palestine Comes First* . London: The Chancer Press Ltd.

Halderman, W. (1968) The Palestine Case *Law and Contemporary Problems*, *Vol.33*,no.1, Duke University .

Harrel- Bond.(1995). *Refugees and International System. the evaluation of Solutions*. Oxford: Queen Elizabeth House.

Israeli Central Bureau of Statistic (ICBS). (1982). *Statistical Abstract of Israel ,No.33.*

Jarrar, N. (1997). *The Palestinian Refugees In the West Bank Attitudes Toward repatriaton and return* , Ph.D. in Process - Brooks University Oxford .

Kuhlman, T.(1991). The Economic Integration of Refugees in Developing Countries : A Research Model .*Journal of Refugee Studies,Vol.4,.*No.1. Oxford University Press .

Kunz, E. (1973). The Refugee in Flight: Kinetic Models and Forms of Displacement. *International Migration Review*, *7* (2), pp. 125- 146.

Kunz, E. (1981). Exile and Resetlment: Refugee Theory. *International Migration Review, 15* (1), pp. 42- 51

Makanya, S.(1994). The Desire to return . In Tim Allen & Hmbert Morsink (Ed.) *When Refugees Go Home*... London: African World Press.

Mezrik, A. (1980). Arab refugee in the Middle East. *International review Service, Vol. xxlll,.* No.110.

Morris, B.(1988).*The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949.* Cambridge University Press.

Peleg, I.(1980). The Palestinian Refugees : A political parspective. In.Hayman (Ed.) *The Age of total War*. London:.Bramwell,.pp 152-167.

Plascor, A.(1981). *The Palestinian Refugees In Jordan 1948-1957.* Robert Hartnoll Limited Bodmin Cornwall.
Rogge, J. (1994) Repatriation of Refugees. In Tim Allen & Hubest Morsink (Ed.) *When Refugees Go Home*. London: African World Press.
Rydback, O. (1986) *UNRWA :A Brief History 1950-1982.* UNRWA Headquarters- Vienna.
Sayigh, R. (1979) *Palestinian From Peasants to Revolutionaries*. London. Zed Press.
Stein, B. (1994). Aid as assistance to return movements & Long-term development programmes. In Tim Allen & Hnbert Morsink (Ed.) *When Refugees Go Home.* London: African World Press.
Tamari, S..(1993) *The Transformation of Palestinian Society: Fragmentation and Occupation. In Palestinian Society.* FAFO Report 151,Odo Fulch Hustigtrykk.
United Nations (1951) *The Arab Refugee Problem : How It Can Be Solved*. Proposal Submitted to the General Assembly of the UN, December 1951 .
UNRWA Report. (1994). *Report of the Commissioner- Gornal of the United Nations*. United Nations. New York, 1996.
UNRWA. (1996). *Registration Statistical Bulletin.* UNRWA H. Q -Amman ,Septemper,1996.
UNRWA Report. (1995-1996). *Report of the Commissioner - Gornal of the United Nations.* United Nations- New York
Van Arkadie, B. (1977). *Benefits and Burdens* .Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace.
Wanner, D. (1994). Volunteer Repatriation and the Meaning of Return to Home : A Critique to liberal Mathematics*. Journal of Refugee Studies,Vol*.7, No 2/3. Oxford University Press.
Zetter, R. (1994). *The Greek-Cypriot Refugees : Perceptions of Return under Conditions of Protrmeted Exile.* Center for Migration Studies.